مجلة القرطاس
تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية ISSN 3135-4564
https://alqurtas.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/index مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ مُحَكَّمَةٌ نِصْفُ سَنَوِيَّةٌ

المراسم الدبلوماسية بين البروتوكول والضغط السياسي ـ الاستقبال الرســـمي وانعكاساته على مبدأ المعاملة بالمثل

أ. خالد عُمــر المزوغـــي*
طالب بمرحلة الدكتوراه ، قسم الدراسات الدبلوماسية، مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية، الأكاديمية الليبية
Khaledomal6363@gmail.com
0009-0009-9250-732x
أ. منير عبد الســلام قرزة ، طالب بمرحلة الدكتوراه، قسم الدراسات الدبلوماسية، مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية الأكاديمية الليبية .
Garzamoner260@gmail.com
0009-0007-1660-553x
تاريخ الارسال2026/5/14م تاريخ القبول 2026/8/19م

Diplomatic Ceremonies Between Protocol and Political Pressure – Official Receptions and Their Impact on the Principle of Reciprocity

*A. Khaled Omar Al-Mazougi
PhD Student, Department of Diplomatic Studies, School of Strategic and International Studies
Khaledomal6363@gmail.com
x-9250-0009-0009732
A. Munir Abdel Salam Qarzeh, PhD Student
Garzamoner260@gmail.com
x-1660-0007-0009553

Abstract:
This study examines the relationship between diplomatic protocol and the principle of reciprocity within the framework of international relations. It focuses on the transformation of diplomatic ceremonies from a set of organizational rules designed to ensure mutual respect and regulate official interaction between states into a political instrument used to convey

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2026. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

diplomatic messages and exert indirect political pressure. The study addresses the extent to which diplomatic protocol is legally binding in relation to the principle of reciprocity and whether its political use constitutes a legitimate diplomatic practice or a departure from the rules governing diplomatic relations.

The research adopts an analytical and legal approach by examining the rules of international diplomatic law, particularly the Vienna Convention on Diplomatic Relations (1961), in addition to analyzing established diplomatic customs and contemporary international practice. It also discusses the main forms of protocol pressure, including lowering the level of official reception, recalling ambassadors, reducing diplomatic representation, and unequal ceremonial treatment, while assessing their political and legal implications for international relations.

The study concludes that diplomatic protocol is based on a combination of legal rules and international customs, with many procedural aspects remaining within the sovereign discretion of states. However, the deliberate use of protocol for political purposes may weaken the principle of reciprocity, undermine mutual trust, and increase the likelihood of diplomatic escalation, thereby negatively affecting the stability of international relations. The study further concludes that the effectiveness of diplomatic protocol depends on maintaining a balance between legal obligations and diplomatic customs while avoiding its use as a tool of political confrontation.

الملخـــص:

يتناول هذا البحث العلاقة بين المراسم الدبلوماسية ومبدأ المعاملة بالمثل في إطار العلاقات الدولية، من خلال دراسة التحول الذي شهدته المراسم الدبلوماسية من كونها قواعد تنظيمية تهدف إلى إظهار الاحترام المتبادل وتنظيم الاتصال الرسمي بين الدول، إلى أداة تستخدم لإيصال رسائل سياسية وممارسة الضغط الدبلوماسي بصورة غير مباشرة. وانطلق البحث من إشكالية رئيسية تتمثل في مدى إلزامية المراسم الدبلوماسية في تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل، وما إذا كان توظيفها السياسي يعد ممارسة مشروعة أم خروجًا عن القواعد المنظمة للعلاقات الدبلوماسية.

واعتمد البحث على المنهج التحليلي والمدخل القانوني، من خلال تحليل أحكام القانون الدولي الدبلوماسي، ولاسيما اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961، إلى جانب دراسة الأعراف والممارسات الدبلوماسية الحديثة. كما تناول البحث أبرز صور الضغط البروتوكولي، مثل تخفيض مستوى الاستقبال الرسمي، واستدعاء السفراء،

وخفض التمثيل الدبلوماسي، والتمييز في المراسم، وتحليل آثارها السياسية والقانونية على العلاقات الدولية.

وخلص البحث إلى أن المراسم الدبلوماسية تمثل مزيجًا من القواعد القانونية والأعراف الدولية، وأن جانبًا كبيرًا من تفاصيلها يخضع للتقدير السيادي للدول، إلا أن استخدامها بصورة متعمدة لتحقيق أهداف سياسية قد يؤدي إلى تقويض مبدأ المعاملة بالمثل، وإضعاف الثقة المتبادلة، وزيادة احتمالات التصعيد الدبلوماسي، بما يؤثر سلبًا في استقرار العلاقات الدولية. كما أكد البحث أن نجاح المراسم الدبلوماسية في أداء وظيفتها يرتبط بالتوازن بين احترام القواعد القانونية والمحافظة على الأعراف الدبلوماسية، بعيدًا عن توظيفها كوسيلة للصراع السياسي.

الكلمات المفتاحية: المراسم الدبلوماسية، البروتوكول الدبلوماسي، المعاملة بالمثل، الضغط السياسي، العلاقات الدولية، اتفاقية فيينا.

المقدمة:

شكلت المراسم الدبلوماسية الهيكل الصلب والرمزي للعلاقات بين الدول، فهي ليست مجرد طقوس شكلية جامدة، بل هي لغة صامتة معقدة تعبر عن مكانة الدولة وعلاقات القوة والاحترام المتبادل في المنظومة الدولية، وتمثل هذه الأنظمة البروتوكولية وعلى رأسها إجراءات الاستقبال الرسمي للشخصيات الدبلوماسية، الإطار المؤسسي الذي يفترض به تنظيم التفاعل الرسمي وتجسيد مبدأ المساواة في السيادة، مما يجعله حاجزاً واقياً ضد الفوضى والصراع المباشر في الحقل الدبلوماسي.

إلا أن المشهد الدولي المعاصر، الذي يتسم بالتنافس الاستراتيجي الحاد وانتشار السياسات الشعوبية، يشهد تحولاً جوهرياً في طبيعة هذه المراسم، فهي لم تعد حصينة بوصفها لغة محايدة للتفاهم، بل أضحت في كثير من الأحيان، ساحة صراع خفية وحادة، حيث لجأت الدول بشكل متزايد إلى توظيف المخالفات البروتوكولية المتعمدة، لاسيما في حفلات الاستقبال كسلاح سياسي منخفض التكلفة وعالي الدلالة، فالتقصير المتعمد في مستوي الوفد المستقبل أو التغيب عن مراسم المطار، أو انتهاك بروتوكول المقابلة, لم يعد مجرد زلة أو إهمال إداري, بل تحول إلى أداة ضغط سياسي ممنهج يهدف إلى إذلال الطرف الاخر، وتهميشه، أو نقله لرسالة سياسية قاسية تحت غطاء المشروعية البروتوكولية.

يضع هذا التحول الخطير أحد أقدم وأرسخ مبادئ القانون الدولي والعلاقات الدبلوماسية وهو مبدأ المعاملة بالمثل، أمام تحد وجودي مصيري، فبينما صمم هذا المبدأ كضامن للتوازن وكرادع ضد الانتهاكات، فإن تحويل المراسم إلى ساحة للعداء يستدعي بالضرورة تطبيقه كرد فعل، هنا تنشأ الإشكالية هل يؤدي الرد بالمثل على الإهانة المراسمية إلى تحقيق الردع والحفاظ على هيبة الدولة، أم أنه يغذي حلقة مفرغة من التصعيد تتحول فيها المراسم من إطار منظم إلى سلاح متبادل، ويفرغ مبدأ المعاملة بالمثل من مضمونه القانوني الوقائي ليصبح مجرد أداة انتقامية في صراع القوى، مما يقوض في النهاية الأسس التي بنى عليها النظام الدبلوماسي برمته.

وانطلاقا من هذه الإشكالية، تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل الكيفية التي يتحول بها الاستقبال الرسمي من حدث بروتوكولي إلى أداة للضغط السياسي، والكشف عن التداعيات لهذا الاستخدام على شرعية مبدأ المعاملة بالمثل، وستسعى للإجابة على السؤال التالي:

أولا ـ الإشكالية:

1-هل تمثل المراسم الدبلوماسية إطاراً قانونياً ملزماً يقتضي تطبيقا صارماً لمبدأ المعاملة بالمثل؟

2- هل الطبيعة المرنة للمراسم الدبلوماسية تسمح للدول بتوظيفها سياسياً دون أن يشكل ذلك خرقا للقواعد المنظمة للعلاقات الدبلوماسية؟

ثانياً ـ فرضيات البحث:

1- إن المراسم الدبلوماسية، رغم استنادها إلى قواعد القانون الدولي الدبلوماسي، لا تمثل التزاماً قانونياً صارماً في جميع تفاصيلها، بل تخضع في بعض عناصرها لاعتبارات العرف والتقدير السيادي.

2- إن توظيف المراسم الدبلوماسية يعد وسيلة ضغط رمزية مشروعة في إطار العلاقات الدولية ما دام لا يمس جوهر الالتزامات القانونية المقررة لمبدأ المعاملة بالمثل.

رابعا ـ أهداف البحث:

1- تحليل الطبيعة القانونية للمراسم الدبلوماسية وبيان إلزامها في إطار مبدأ المعاملة بالمثل من خلال دراسة الأساس القانوني المنظم للعلاقات الدبلوماسية وتحديد حدود الالتزام فيها.

2- تفسير الكيفية التي توظف بها المراسم الدبلوماسية سياسياً في الواقع العملي، وبيان ما إذا كان هذا التوظيف يشكل إخلالاً بمبدأ المعاملة بالمثل أم يدخل ضمن نطاق التقدير السيادي المشروع في العلاقات الدولية

ثالثاً ـ أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من معالجته للتداخل الدقيق بين الإطار القانوني للمراسم الدبلوماسية وبين توظيفها السياسي في العلاقات الدولية ولا سيما في ظل اعتماد الدول على الأدوات الرمزية لإيصال رسائل دبلوماسية غير مباشرة وتبرز أهميته في كونه يسعى إلى توضيح إلزامية مبدأ المعاملة بالمثل في المجال البروتوكولي، والكشف عن الحدود الفاصلة بين الالتزام القانوني المشروع والتقدير السياسي الذي قد يؤثر في مستوى تطبيقه.

خامساً ـ مناهج الدراسة:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي والمدخل القانوني لدراسة القواعد المنظمة للمراسم الدبلوماسية ومبدأ المعاملة بالمثل، من خلال تحليل النصوص القانونية ذات الصلة بالعلاقات الدبلوماسية، وعلى رأسها اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، بهدف تحديد إلزامية القواعد البروتوكولية وحدودها القانونية.

المبحث الأول ـ الطبيعة القانونية للمراسم الدبلوماسية ومبدأ المعاملة بالمثل:

يمثل تحديد الإطار المفاهيمي والقانوني للمراسم الدبلوماسية خطوة أساسية لفهم طبيعتها ووظيفتها في تنظيم العلاقات بين الدول، إذ لا تقتصر المراسم على كونها مظاهر شكلية أو ترتيبات بروتوكولية، بل تمثل أداة تنظيمية تجسد مبادى السيادة والمساواة بين الدول في المجال الدولي وتبرز أهمية هذا الإطار بصورة أوضح عند ربطه بمبدأ المعاملة بالمثل، الذي يشكل قاعدة راسخة في القانون الدولي، ويؤثر بشكل مباشر في كيفية تنظيم الاستقبالات الرسمية وترتيب الأولويات ومستوى التمثيل الدبلوماسي بين الدول يسعى هذا المبحث إلى تحليل العلاقة التفاعلية بين المراسم الدبلوماسية ومبدأ المعاملة بالمثل بوصفه ضمانة لتحقيق التوازن والاحترام المتبادل في العلاقات الدولية.

المطلب الأول ـ التأصيل المفاهيمي للمراسم الدبلوماسية:

البرتوكول هو في الأصل كلمة أجنبية تستخدم للدلالة على قواعد السلوك وأصول المجاملات المنظمة للعلاقات الرسمية، ويرجع أصلها اللغوي إلى اليونانية، واشتقت

من لفظ كان يشير إلى الورقة الأولى التي تلصق على الوثائق أو الاتفاقيات المهمة، ويدون عليها ملخص يبين موضوعها وكيفية تطبيق بعض بنودها، ومن ثم تطور مدلول المصطلح ليعبر عن مجموعة القواعد والإجراءات الشكلية التي تنظم المراسم واللقاءات الرسمية بين ممثلي الدول، بما يضمن احترام التراتبية والمكانة والاعتبارات السيادية في العلاقات الدولية (سليمان، 2015).

وكلمة مراسم هي الترجمة العربية لكلمة برتوكول ، وتطلق على القواعد والإجراءات التي تتبع في المعاملات المتبادلة بين الدول في المناسبات الرسمية المختلفة (سليمان، 2015).

ويجب أن نشير إلى أن مفهوم المراسم والبرتوكول يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الإتيكيت، وهو مصطلح فرنسي يقصد به الآداب العامة في التعامل مع الاخرين وفي التصرف حيال مختلف المواقف، ويعبر الإتيكيت عن فن احترام النفس واحترام الغير، وحسن التعامل معهم، كما يدل على الذوق العام الاجتماعي، وادأب السلوك، واللياقة، وفن التصرف في المواقف الحرجة ويشكل الإتيكيت الإطار السلوكي العام الذي يضفي بعداً حضارياً على قواعد المراسم والبروتوكول ويعزز من فاعليتها في تنظيم العلاقات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء.

بمعنى أن كلمات المراسم – البروتوكول – الإتيكيت، تشير إلى مجموعة الأوامر أو المبادي والقواعد، المكتوبة وغير المكتوبة، التي تنظم المعاملات في نواحي الحياة المختلفة، غير أنه يمكن التمييز بين البروتوكول والإتيكيت، فالبروتوكول يرتبط بمستوى معين من التنظيم الرسمي داخل المجتمع، لاسيما في المجالين السياسي والدبلوماسي، بينما يعد الإتيكيت سمة عامة تتصل بسلوك الإنسان في حياته اليومية، بوصفه مرتبطاً باللباقة والتهذيب، قابل للتطور والتبدل، وقد يتجاوز جزئيا بحسب العرف الاجتماعي، أما قواعد البروتوكول فهي قواعد حازمة لا يجوز تجاوزها نظراً لطبيعتها القانونية، والتي تلتزم بها الدول كافة، كما هو الحال في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961م، وعليه فإن الدبلوماسيين وممثلي الدول ملزمون بمراعاة واحترام قواعد البرتوكول إلى جانب الالتزام بقواعد الإتيكيت في إطار التعامل الرسمي (سليمان، 2015).

إن البروتوكول والإتيكيت يكمل كل منهما الاخر، ويلتقيان في اتجاه واحد قوامه تحقيق الانسجام والتناغم في العلاقات الإنسانية، فإذا كان البروتوكول يمثل مجموعة القواعد والإجراءات المنظمة للعلاقات الرسمية بين الأفراد أو على المستوى

المؤسسي والدولي، فإن الإتيكيت، أو السلوك الحسن، يتجلى في إطار العلاقات الخاصة والفردية، وعلى مستوى المجتمعات الصغيرة (مجموعة باحثين، 2016).

ورغم أن تفاصيل المراسم لا ترد بنصوص تفصيلية دقيقة في الاتفاقية الدولية، فإن الأساس العام لتنظيم العلاقات الدبلوماسية، التي أرست القواعد الجوهرية المنظمة للعلاقات بين الدول عبر بعثاتها الدبلوماسية، وحددت نطاق الامتيازات والحصانات والوظائف المعترف بها دولياً (فيينا لعلاقات الدبلوماسية 1961).

يمكن القول، إن اتفاقية فينا لعلاقات الدبلوماسية 1961، وإن وضعت الإطار القانوني العام لم تفصل كافة الجوانب البروتوكولية المتعلقة بترتيب الاستقبالات، أو مستويات التمثيل، وهو ما يدل على أن المراسم تستند إلى مزيج من النصوص الاتفاقية والأعراف المستقرة في الممارسة الدولية وبالتالي فإن الأساس القانوني للمراسم يقوم على قاعدة مزدوجة: تقنين عام يحدد الإطار وعرف دبلوماسي يملأ الفراغات التطبيقية.

العلاقة بين الحصانات والامتيازات والمراسم الدبلوماسية في ضوء اتفاقية فينا 1961:

لا يمكن فصل المراسم الدبلوماسية عن النظام القانوني للحصانات والامتيازات، لان طبيعة الاستقبال ومستوى التمثيل وترتيب الأسبقية تعكس جميعها الاعتراف بالمركز القانوني للمبعوث الدبلوماسي.

فقد نصت المادة (29) من الاتفاقية على أن شخص المبعوث الدبلوماسي مصون، ولا يجوز إخضاعه لأي شكل من أشكال التوقيف أو الحجز، وعلى الدولة المعتمد لديها معاملته بالاحترام الواجب واتخاذ جميع التدابير المناسبة لمنع أي اعتداء على شخصه أو حريته أو كرامته، ويعد هذا النص الأساس القانوني الذي ينعكس عمليا في المراسم من خلال أسلوب الاستقبال وتأمين الحماية ومراعاة المكانة الرسمية.

كما نصت المادة (31) تمتع المبعوث الدبلوماسي بالحصانة من الولاية القضائية الجنائية للدولة المعتمد لديها، مع قيود محددة في الشق المدني، وهو ما يعزز مركزه القانوني ويحتم على السلطات كافة مراعاة وضعه الخاص في جميع الإجراءات الرسمية، بما في ذلك الترتيبات البروتوكولية.

وأكدت في المادة (22) حرمة مباني البعثة الدبلوماسية، ومنعت دخولها من قبل سلطات الدولة المعتمد لديها إلا برضا رئيس البعثة، الأمر الذي يظهر الترابط بين الامتيازات القانونية والتنظيم العملي للمراسم، سواء في زيارات المسؤولين أو في

تنظيم الفعاليات داخل مقر البعثة (اتفاقية فينا 1969م).

غير أن التمييز الجوهري يظل قائما بين الطبيعة القانونية للحصانات والطبيعة التنظيمية للمراسم، فالحصانات والامتيازات التزامات قانونية ملزمة، وأي مساس بها يعد إخلالاً صريحاً بالاتفاقية ويترتب عليه مسؤولية دولية، أما مستوى الاستقبال أو مدة اللقاء، أو درجة التمثيل فهي في الأصل مسائل بروتوكولية تخضع للتقدير السياسي والسيادي للدولة، مالم تنطو على تمييز واضح أو إهانة علنية تمس الكرامة الدبلوماسية، إذ قد يتحول الفعل حينها من مجرد مخالفة بروتوكولية إلى سلوك ذي دلالة قانونية أو سياسية، وقد استقر الفقه الدبلوماسي على أن البروتوكول لا ينشى بذاته التزاماً قانونياً مستقلاً عن الاتفاقية، وإنما يجسد التطبيق العملي لمبدأ الاحترام المتبادل الذي تقوم عليه الحصانات، ومن ثم فإن الإخلال بالحصانة يعد انتهاكاً قانونياً مباشرا لأحكام القانون الدولي، في حين يظل الاختلاف في مستوى المراسم ضمن الحدود المعقولة داخل نطاق السلطة التقديرية للدولة، دون أن يرتقي بذاته إلى مرتبة الإخلال القانوني (المبقع، 2021).

يمكن القول، إن العلاقة بين الحصانات والمراسم هي علاقة تكامل وظيفي: فالحصانات تؤسس للمركز القانوني، والمراسم الدبلوماسية تعبر عنه وتظهره في الواقع العملي، بما يحفظ مبدأي السيادة والمساواة بين الدول.

المطلب الثاني ـ مبدأ المعاملة بالمثل في العلاقات الدولية:

أولاـ التعريف الاصطلاحي لمبدأ المعاملة بالمثل: يقصد بمبدأ المعاملة بالمثل في الاصطلاح القانوني ذلك النظام الذي تلتزم بمقتضاه دولة ما بمنح دولة أخرى أو رعاياها أو بعثاتها الدبلوماسية أو مصالحها التجارية ذات المعاملة التي تتلقاها منها بحيث تقوم العلاقة بين الطرفين على أساس التكافؤ والتوازن في الحقوق والالتزامات ويعكس هذا المبدأ فكرة التماثل أو التعادل في السلوك القانوني والسياسي بين الدول، بما يضمن عدم الإخلال بمبدأ المساواة والسيادة (عبد السلام، 2014).

ثانياً ـ الأهمية القانونية والدبلوماسية لمبدأ المعاملة بالمثل: تتجلى الأهمية القانونية لمبدأ المعاملة بالمثل في كونه وسيلة لضمان التوازن في الحقوق والالتزامات بين الدول، فهو يستخدم أحياناً كاليه تفسيرية في تطبيق المعاهدات الثنائية، ويعمل كضمانة غير مباشرة لاحترام الالتزامات الدولية، إذ تتوقع كل دولة أن يعامل رعاياها وممثلوها بذات المستوى الذي تعامل به الدولة الأخرى (أبو الوفاء، 2015).

كما أن المبدأ يمثل أداة عملية لضبط الامتيازات الدبلوماسية، إذ إن منح امتياز معين لبعثة دبلوماسية أجنبية غالباً ما يكون مشروطاً ضمنياً بالحصول على معاملة مماثلة في الدولة المقابلة وعليه تتضح وظيفته في دعم الاستقرار القانوني في العلاقات الثنائية (denzo,2016).

أما من الناحية الدبلوماسية، فإن المعاملة بالمثل تساهم في تقليل احتمالات سوء الفهم بين الدول وتعزيز الثقة المتبادلة في العلاقات الثنائية، وكذلك توفير إطار عملي لتوقع سلوك الطرف الاخر وهي بذلك لا تمثل مجرد قاعدة قانونية، بل تمثل أداة سياسية لتنظيم العلاقات الدولية ضمن حدود مقبولة من الاحترام المتبادل، وقد أشار الفقه إلى أن المعاملة بالمثل تشكل أحد الأسس العملية التي تقوم عليها الدبلوماسية الحديثة، خاصة في ظل غياب سلطة مركزية عليا في النظام الدولي (المجذوب، 2017).

ثالثا ـ تطبيق المبدأ في المراســـــم الدبلوماسية: يظهر تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل بوضوح في مجال المراسم والبروتوكول الدبلوماسي فالدول غالباً ما تحدد مستوى الاستقبال الرسمي, ودرجة التمثيل، وترتيب المقاعد، ومدة اللقاءات ونوعية الضيافة، على أساس ما تلقته من الدولة المقابلة في ظروف مماثلة، فإذا استقبل رئيس دولة بمراسم كاملة، تتوقع دولته استقبالا مماثلاً في الزيارة المقابلة، وإذا منح وزير خارجية مستوى بروتوكولي معين، فإن ذلك يشكل مرجعية ضمنية للتعامل المتبادل مستقبلاً، وهكذا تصبح المراسم ترجمة عملية لمبدأ المعاملة بالمثل في المجال الرمزي والسياسي(أبوهيف،2009).

المبحث الثاني ـ المراسم الدبلوماسية كأذاة ضغط سياسي وانعكاساتها على مبدأ المعاملة بالمثل:

يشكل هذا المبحث إطارًا تحليليًا يعنى بتفصيل الجوانب المركزية للموضوع محل الدراسة من خلال تقسيمه إلى مطلبين متكاملين ينهضان بوظيفة تفسيرية وتأسيسية في آنٍ واحد، إذ يتناول المطلب الأول الأسس النظرية والمفاهيمية التي يقوم عليها البحث، سعيًا إلى ضبط المصطلحات وتحديد نطاقها الدلالي، بما يحقق الانسجام المنهجي ويمنع الالتباس الاصطلاحي كما يعمد إلى استعراض الخلفيات المعرفية ذات الصلة، وربطها بالسياق العلمي العام الذي يندرج فيه موضوع الدراسة، أما المطلب الثاني فيتجه نحو المقاربة التطبيقية أو التحليلية، من خلال بيان الأبعاد العملية أو الآثار المترتبة على تلك الأسس النظرية، بما يبرز تجلياتها في الواقع أو في البناء النظامي محل البحث، ويستهدف هذا التقسيم تحقيق قدر من التكامل بين التأصيل النظري

والمعالجة العملية، بما يعزز من عمق الطرح ودقته، كما يتيح الانتقال المنظم من التأطير المفاهيمي إلى التحليل التفصيلي وفق تسلسل منطقي يراعي وحدة الموضوع وترابط أجزائه ومن شأن ذلك أن يسهم في بناء تصور علمي متماسك يمكن من فهم الإشكالية المطروحة على نحو أشمل، وعليه، فإن هذا المبحث بمطلبيه، يمثل حلقة محورية في هيكل الدراسة، لما يتضمنه من تأسيس وتأصيل وتحليل.

المطلب الأول ـ توظيف المراسم الدبلوماسية كأذاة ضغط سياسي:

يعالج هذا المطلب مسألة توظيف المراسم الدبلوماسية بوصفها أداةً من أدوات الضغط السياسي في العلاقات الدولية، وذلك من خلال مقاربة تحليلية تستكشف أبعادها الرمزية والوظيفية معًا فالمراسم الدبلوماسية، وإن بدت في ظاهرها إطارًا بروتوكولينا ينظم العلاقات بين الدول، إلا أنها تنطوي على دلالات سياسية عميقة تتجاوز الطابع الشكلي إلى التأثير في موازين القوة والتأثير ومن هذا المنطلق، يسعى هذا المطلب إلى بيان الكيفية التي يمكن من خلالها استثمار الأعراف والممارسات البروتوكولية لتحقيق أهداف سياسية محددة، سواء عبر الإشارات الرمزية أو من خلال إعادة ترتيب الأولويات والاعترافات الرسمية، كما يتناول حدود هذا التوظيف في ضوء قواعد القانون الدولي والأعراف المستقرة، ومدى مشروعيته وتأثيره في استقرار العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، ويبرز كذلك العلاقة الجدلية بين الشكل والمضمون في العمل الدبلوماسي حيث يتحول البروتوكول إلى لغة سياسية قائمة بذاتها، وفي هذا السياق، ينظر إلى المراسم الدبلوماسية باعتبارها وسيلة ضغط ناعمة تمارس ضمن إطار سلمي، لكنها قد تحمل رسائل حازمة ومواقف سياسية واضحة، ويهدف التحليل إلى تفكيك هذه الظاهرة من حيث أدواتها وآلياتها وسياقات استخدامها، كما يعنى برصد آثارها المحتملة على مسار التفاعلات الدولية، وبذلك يمهد هذا المطلب لفهم أعمق للدور غير التقليدي الذي تضطلع به المراسم في هندسة السلوك السياسي بين الدول.

أولا ـ توظيف البروتوكول:

يعد البروتوكول الدبلوماسي أحد العناصر الجوهرية في إدارة العلاقات الدولية، إذ يتجاوز كونه مجرد قواعد تنظيمية شكلية إلى أن يكون آلية استراتيجية للتواصل والتحفيز السياسي بين الدول البروتوكول كبنية عرفية وقانونية يحدد قواعد السلوك الرسمي في اللقاءات والاحتفالات والمراسيم بين ممثلي الدول، ويعبر عن مدى احترام الدولة للمعايير الدولية وآداب التفاعل بين الفاعلين الدوليين، يعكس الالتزام

بالبروتوكول درجة الاحترافية والجدية التي تتعامل بها الدولة في مواقفها الرسمية، وهو ما يسهم في تعزيز المكانة والسمعة الدولية لها، إذ تنظر الدول التي تحترم البروتوكول على أنها أكثر احترامًا للمعايير الدولية وأكثر قدرة على إقامة علاقات مستقرة وموثوقة مع الآخرين(الشيخ، 2025).

ولا يقتصر دور البروتوكول على الترتيبات الشكلية فحسب، بل يتعداه إلى أبعاد سياسية واضحة فعلى سبيل المثال، ترتيب الجلوس في الاجتماعات الرسمية، أو منح الأولوية لزيارة دولة عن أخرى، أو حتى إسناد أوسمة وشهادات تقدير، كلها ممارسات بروتوكولية تحمل دلالات سياسية ورمزية تستثمر في فرض رسائل أو مواقف دقيقة تختصر في كثير من الأحيان مواقف سياسية صريحة من هنا، فإن فهم البروتوكول والاستفادة منه يمكن الدولة من إحداث تأثير ملموس في سلوك خصومها أو شركائها، أو التأكيد على مكانتها في المحافل الدولية من خلال ممارسة مضبوطة ومتقنة لهذه القواعد(الشيخ، 2025).

وبذلك يصبح البروتوكول أداة ضغط سياسي ناعم من خلال ما يفرضه من قواعد وسلوكيات تترجم أحيانًا إلى إشارات قوة أو دلالات رمزية يمكن أن تحقق أهدافًا سياسية دون اللجوء إلى إجراءات أخرى أكثر تصادمًا أو تكلفة، مما يؤكد أن دراسة البروتوكول ليست دراسة تنظيمية فحسب، بل هي مدخل لفهم الديناميات السياسية المرتبطة بسلوك الدول في العلاقات الدولية (أبوعامر، 2010).

يرى الباحثان أن توظيف المراسم الدبلوماسية كأداة ضغط سياسي يعكس تحول البروتوكول من إطار تنظيمي محايد إلى وسيلة فاعلة في توجيه السلوك الدولي، بما يحمله من دلالات رمزية قادرة على التأثير دون التصريح المباشر، كما يؤكد أن هذا التوظيف، وإن كان مشروعًا في حدوده العرفية، قد يثير إشكاليات تتعلق بمدى توافقه مع مبدأ المعاملة بالمثل، خاصة إذا اتخذ طابعًا تمييزيًا أو تصعيديًا، ومن ثم، فإن فاعلية البروتوكول كوسيلة ضغط تظل رهينة بمدى اتزانه واحترامه للأعراف الدولية، تفاديًا لانعكاسات سلبية قد تمس استقرار العلاقات بين الدول.

ثانياً ـ أشكال الضغط البروتوكولي في الممارسة الدولية:

1. تخفيض مستوى الاستقبال الرسمي:

ليست مراسم الاستقبال تفصيلاً بروتوكولينا عابراً، ولا مشهداً تجميلياً لعدسات الكاميرات البروتوكول الدبلوماسي لغة سياسية صامتة، تقال فيها الرسائل بلا كلمات: من يستقبلك في المطار؟ هل تفرش السجادة الحمراء؟ هل يصطف حرس الشرف؟ هل

يعزف النشيد الوطني؟ لكل حركة معنى، ولكل غياب دلالة، حين يزور رئيس دولة أخرى، فإن التكريم لا يمنح لشخصه، بل للمنصب الذي يجسد سيادة بلاده، ومن ثم، فإن أي تخفيض في مستوى الاستقبال لا يقرأ باعتباره موقفاً شخصياً من الزائر، بل مؤشراً على كيفية نظر الدولة المضيفة إلى موقع الدولة الزائرة في ميزان السياسة الإقليمية، في هذا السياق يبرز سؤال مؤلم: لماذا تبدو بعض زيارات المسؤولين السودانيين في الإقليم أقل مستوى من المعتاد لرؤساء الدول؟ ولماذا يستقبل رأس الدولة أحياناً بما دون المستوى الذي يمنح لنظرائه؟

البروتوكول مرآة للواقع السياسي:

من يتابع تجارب المنطقة يلاحظ أن الدول تستقبل وفق وزنها السياسي واستقرارها الداخلي لا وفق تاريخها أو عواطف الآخرين تجاهها. الدولة المستقرة، ذات المؤسسات الفاعلة والاقتصاد المنضبط والرؤية الواضحة، تعامل بوصفها شريكاً كاملاً، أما الدولة التي تعيش غموضاً في الشرعية المؤسسية أو اضطراباً في القرار، فإن التعامل معها يصبح حذراً ومتحفظاً.

السودان، خلال السنوات السبع الأخيرة، قدم صورة مرتبكة عن نفسه: فوضى سياسية تكاد تحجب الرؤية، مؤسسية شرعية غائبة، صراع عسكري دموي، وتضارب في الخطاب الخارجي في مثل هذا المناخ، يصبح من الطبيعي أن تعكس البروتوكولات هذا الارتباك.

إن استقبال عبد الفتاح البرهان أو كامل إدريس أو أي مسؤول سوداني آخر لا يقاس بميزان العواطف؛ بل بميزان المعادلات السياسية القائمة: مدى الاعتراف بشرعية المؤسسات، مدى القدرة على تنفيذ الالتزامات، مدى استقرار الداخل، ومدى وضوح الشريك الذي تتعامل معه الدول (ساتي، 2026)

بين الرمزية والسيادة:

السيادة ليست شعاراً يرفع في الخطب، بل قدرة فعلية على فرض الاحترام في العلاقات الدولية حين تتراجع مؤسسات الدولة، وتدار الخلافات الداخلية بمنطق الغلبة لا بمنطق التوافق، فإن الرسالة التي تصل إلى الخارج تكون واضحة: هذه دولة لم تحسم أمرها بعد الدول في الإقليم تتعامل ببراغماتية شديدة، هي لا تعادي أحداً مجاناً، لكنها أيضاً لا تمنح رمزية كاملة لدولة لا تملك استقراراً كاملاً، لذلك فإن أي قراءة منصفة لمستوى الاستقبال لا بد أن تبدأ من الداخل السوداني قبل أن تتهم الخارج بسوء النية أو التعالي.

إن تخفيض مستوى الاستقبال الرسمي كأحد أبرز أشكال الضغط البروتوكولي، حيث تستخدم تفاصيل المراسم الدبلوماسية لإيصال رسائل سياسية غير مباشرة تعكس تقييم الدولة المضيفة لنظيرتها، ويؤكد النص أن البروتوكول يعد مرآة للواقع السياسي الداخلي، إذ يتأثر مستوى الاستقبال بمدى استقرار الدولة ووضوح شرعيتها ومكانتها الدولية، ومن ثم، فإن تراجع الرمزية البروتوكولية لا يفسر كسلوك شكلي، بل كمؤشر على اختلال التوازن السياسي وانعكاسه على صورة الدولة في علاقاتها الخارجية.

الأزمة في الداخل قبل المطار:

من السهل أن نغضب من مشهد بروتوكولي باهت، لكن الأصعب أن نسأل: ماذا فعلنا نحن لنعيد هيبة الدولة؟

هل لدينا مؤسسات مدنية تعمل تحت مظلة دستورية واضحة؟

هل خطابنا الخارجي واضح أم باهت؟

هل اقتصادنا يمنحنا وزناً تفاوضياً؟

هل نصدر للعالم صورة دولة متماسكة أم ساحة نزاع مفتوح؟

الهيبة لا تستورد من عاصمة أخرى، ولا تفرض بالسجادة الحمراء، الهيبة تبنى عبر استقرار سياسي، ووضوح في الشرعية، واحترام داخلي للقانون، وقدرة على إدارة الخلافات ضمن إطار الدولة لا خارجها.

قراءة بعيدة عن الانفعال:

ليس من الحكمة تحويل كل تفصيل بروتوكولي إلى معركة كرامة، ولا من الموضوعية تجاهل دلالاته تماماً، القراءة الرصينة تقتضي الاعتراف بأن البروتوكول انعكاس لموازين القوى والشرعية لا سبب لها.

إذا أردنا أن يتغير مشهد الاستقبال في مطارات الإقليم، فعلينا أولاً أن نغير مشهد الدولة في الداخل فالدول تستقبل كما تعرف نفسها، وعندما يستعيد السودان وحدته المؤسسية واستقراره السياسي لن يحتاج إلى المطالبة بالندية؛ ستكون الندية نتيجة طبيعية لا منة من أحد (ساتي، 2026).

2. استدعاء السفراء وتجميد المراسم

ليست هناك قواعد دبلوماسية ثابتة لمسار الخلافات بين الدول، حيث قد تؤدي قضية معينة إلى انفجار في العلاقات وسحب متبادل للبعثات الدبلوماسية وتجميد أرصدة وصولاً إلى إعلان حروب لكن في عالم الدبلوماسية المنظمة هناك سلّم للتصعيد الدبلوماسي، وهي أعراف غير مكتوبة في العلاقات الدولية تجعل خطوات الاحتجاج

أو الاعتراض تتدرج من الأدنى إلى الأعلى قبل الوصول إلى القطيعة أو المواجهة. التدرج غالباً يأخذ المسار التالي (مع مرونة بحسب طبيعة الأزم):

تبدأ الدول بإصدار بيانات احتجاج أو إدانة، ويستدعى دبلوماسي من سفارة الدولة الأخرى (غالباً القائم بالأعمال أو السفير) إلى وزارة الخارجية لإبلاغه الاحتجاج شفهياً أو كتابياً، على سبيل المثال، في أغسطس 2025، استدعت فرنسا السفير الأميركي لدى باريس، تشارلز كوشنر، بعد نشره رسالة علنية تتهم الحكومة الفرنسية بالتقاعس في مواجهة معاداة السامية.

استدعاء السفير للاحتجاج:

استدعاء السفير لإبلاغه احتجاجاً شديد اللهجة خطوة رمزية مهمة، أحياناً يتم تسليم مذكرة احتجاج مكتوبة، وقد يستدعى السفير أكثر من مرة إذا تكررت الأزمة، ومثالاً، في شهر يوليو الماضي استدعت ألمانيا السفير الصيني لديها، متهمة جيش بلاده بتوجيه الليزر إلى طائرة ألمانية تعمل في مهمة سلامة الملاحة في البحر الأحمر التابعة للاتحاد الأوروبي استدعاء السفير للتشاور، هنا تقوم الدولة التي تشعر بالضرر باستدعاء سفيرها من الدولة الأخرى إلى عاصمتها، وهذه رسالة أقوى من مجرد الاحتجاج، وتفهم عادة كتوتر واضح في العلاقات ويسمى «استدعاء للتشاور» كي لا يبدو كقطع كامل للعلاقات، ومثال ذلك استدعاء كل من الجزائر وفرنسا لسفيريهما في أبريل الماضي في سياق توتر مزمن في العلاقات(التصعيد بين الدول، 2026).

خفض التمثيل الدبلوماسي:

تبقي الدولة على العلاقات لكنها تنزلها من مستوى «سفير» إلى «قائم بالأعمال»، هذا يعني أن العلاقات لم تنقطع كلياً، لكنها في أدنى درجاتها الرسمية، مثال، خلال تصاعد النزاع الحدودي خفضت تايلاند مستوى التمثيل مع كمبوديا إلى قائم بالأعمال فقط، بعد استدعاء السفير من بنوم بنه وطرد السفير الكمبودي من بانكوك.

طرد الدبلوماسيين:

تستخدم عندما ترى الدولة أن الطرف الآخر تجاوز الخطوط الحمراء، ويعد طرد الدبلوماسيين أو إعلانهم "أشخاصاً غير مرغوب بهم" تصعيداً قوياً، وأحياناً يقابل بالمثل، مثال ذلك الطرد المتبادل بين روسيا وعدد من الدول الأوروبية لدبلوماسيين متهمين بأنشطة معادية، وآخر الأمثلة إعلان الحكومة الأسترالية الثلاثاء طرد السفير الإيراني وسحب سفيرها من طهران وتعليق عمليات سفارتها هناك، متهمة إيران بالوقوف خلف هجومين معاديين للسامية في ملبورن وسيدني.

قطع العلاقات الدبلوماسية:

هنا تغلق السفارات وينهي كل طرف بعثته لدى الآخر، هذا هو الحد الأقصى في الخلافات السياسية والدبلوماسية، ويعني أن التواصل المباشر توقف، مثال على ذلك، قرار رواندا قطع علاقاتها الدبلوماسية مع بلجيكا بعد اتهامها بـ"الانحياز" إلى لجمهورية الكونغو الديمقراطية (التعيد بين الدول، 2026).

3. الرمزية الدقيقة في تفاصيل المراسم:

تعد الرمزية الدقيقة في تفاصيل المراسم من أهم أدوات الضغط البروتوكولي في العلاقات الدولية، حيث أن كل تفصيل صغير في المراسم يحمل دلالة سياسية أو دبلوماسية، فترتيب المقاعد، حجم الأعلام، موقع الوفد في الصور الرسمية، أو حتى ترتيب الكلمات في الخطابات كلها عناصر تقرأ بعناية من قبل الدبلوماسيين والمراقبين، هذه الرمزية ليست مجرد شكليات بل هي لغة غير معلنة تستخدم لإيصال رسائل دقيقة حول طبيعة العلاقة بين الدول أو مستوى الاحترام المتبادل.

غالباً ما تستخدم هذه الرمزية لإظهار التمييز أو التفوق، أو للتعبير عن تحفظات سياسية دون اللجوء إلى التصريحات المباشرة، فعلى سبيل المثال، وضع وفد دولة معينة في موقع جانبي أو خلفي في مناسبة دولية يفسر كإشارة إلى تقليل أهميته، بينما إبراز وفد آخر في موقع مركزي يظهر دعماً أو تحالفاً، هذه التفاصيل الدقيقة تعتبر جزءاً من "الدبلوماسية الرمزية"، التي تستخدم للتأثير في العلاقات دون اللجوء إلى أدوات أكثر صراحة أو حدة.

وقد تناولت الأدبيات الدبلوماسية عدداً من الأمثلة التاريخية التي توضح كيف أن الرمزية الدقيقة في المراسم تستخدم كأداة ضغط، من ذلك ما حدث في بعض القمم الدولية حين تم تقليص حجم العلم الممثل لدولة معينة أو تغيير ترتيب جلوس وفدها، وهو ما فسر كرسالة سياسية واضحة هذه الممارسات تظهر أن البروتوكول ليس مجرد إطار تنظيمي، بل أداة سياسية توظَف بعناية لتحقيق أهداف دبلوماسي.

تعد العلاقات الدولية أحد الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها الاستقرار والتعاون بين الدول و برز البروتوكول الدبلوماسي وإدارة المراسم كأدوات ناعمة لكنها فعالة في دعم السياسة الخارجية وتحقيق التفاهم بين الشعوب والدول، تعزيز العلاقات الدولية عن طريق البروتوكول الدبلوماسي وإدارة المراسم(العلاقات الدولية، 2024).

البروتوكول: لغة غير معلنة للدبلوماسية:

البروتوكول ليس مجرد ترتيب مقاعد أو تنظيم مناسبات رسمية، بل هو مجموعة من القواعد والسلوكيات التي تنظم العلاقات بين الدول وتظهر الاحترام المتبادل، ف مثلا لدينا الزيارة الرسمية للرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما إلى المملكة العربية السعودية عام 2016 شهدت اهتماماً دقيقاً بالبروتوكول، بدءًا من ترتيب مراسم الاستقبال إلى تفاصيل الجلوس والهدايا الرسمية، مما عكس الاحترام المتبادل بين البلدين رغم التباين في السياسات. و يمكنك الاطلاع على معلومات اكثر و ذلك من خلال تعزيز العلاقات الدولية عن طريق البروتوكول الدبلوماسي وإدارة المراسم.

إدارة المراسم وبناء الانطباع الأول:

تلعب إدارة المراسم دوراً مهماً في تكوين الانطباع الأول عن الدولة المضيفة، وهو ما يمكن أن يفتح أو يغلق أبواب التعاون و نستشهد على ذلك ما حدث خلال زيارة الملكة إليزابيث الثانية إلى الهند عام 1997، حيث تم اختيار موقع المراسم عند النصب التذكاري للمهاتما غاندي، وهو ما كان له أثر رمزي كبير في تخفيف التوترات التاريخية المرتبطة بالفترة الاستعمارية، وفتح آفاقاً جديدة للعلاقات البريطانية-الهندية.

كيف ساهم البروتوكول في تجنب الأزمات؟

في مؤتمر كامب ديفيد 1978، الذي جمع بين الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء مناحيم بيغن بوساطة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، لعبت إدارة البروتوكول دوراً كبيراً في تهيئة الأجواء النفسية بين الطرفين، إذ تم ترتيب جلسات الحوار بشكل يراعي المسافات الشخصية والتوقيت المناسب، مما ساهم في تخفيف حدة التوتر وخلق بيئة تسمح بالتوصل إلى اتفاق تاريخي (العلاقات الدولية، 2024).

وتعالج قواعد البروتوكول، طبقاً للبروتوكول الدبلوماسي، الذي يشمل قواعد سلوك رؤساء الدول والممثلين الشخصيين لهم ولدولهم، ويتم ذلك طبقاً لأربع نقاط أساسية كالآتي:

1. ينصرف البروتوكول إلى الجزء الرسمي الإجباري، كما ينصرف إلى قواعد الذوق العامة والمألوفة، في مجال العمل الدبلوماسي والعمل الرسمي بين الدول؛ ولذلك فإن الإخلال بالجزء الرسمي يؤدي حتماً إلى إضرار في مجمل العلاقات الدبلوماسية، وربما السياسية أيضاً وفق درجة أهمية القاعدة والحساسية، التي تحدثها

في هذه العلاقات، أما تجاهل الجزء الشخصي في هذه القواعد، فقد يقتصر أثره على إحداث تعقيدات للشخص، الذي يتجاهله، في حدود لا تنسحب إلى مجمل العلاقات الرسمية فهناك فرق بين أن يتجاهل السفير قواعد الاتصال، مع كبار المسؤولين في الدولة المضيفة، ولو بتعليمات من حكومته، كإثارة مسائل داخلية حساسة دون التزام اللياقة الواجبة، وبين أن يتخلى السفير عن اللياقة في مناسبات مماثلة، دون أن يكون مكلفاً بإبلاغ رسالة حادة إلى الدول المضيفة (عيسي، 2018).

2- يختلف البروتوكول عن العلاقات العامة، كما يتفق معها في وجوه أخرى؛ فكلاهما يقع في إطار واحد، ويهدفان إلى تحقيق الانسجام في علاقات الأفراد، بما يجعل هذه العلاقات أداة لتيسير المعاملات، وليست عقبة أو عبئاً عليها، ذلك أن العلاقات وسيلة إلى غاية تعقبها، فإن تعثرت الوسيلة عزت الغاية وتعذر تحقيقها، ولكن هذا الاتفاق والتماثل بين البروتوكول والعلاقات العامة، يجب ألا يخفي اختلافاً جوهرياً بينهما، هو في أن البروتوكول حرفة ونظام وقواعد تمارس بشكل إجباري، ويؤدي تجاهلها إلى الإضرار بعلاقات الدول، بينما العلاقات العامة تتوجه إلى عموم الناس، ويترتب على تجاهلها تعقد العلاقات وتعثر المعاملات في قطاع معين. ويضاف إلى ذلك أن قواعد العلاقات العامة متطورة وغير محصورة، خلافاً لقواعد البروتوكول بالمفهوم الرسمي، الذي استقرت عليه عبر العصور.

3- إن قواعد البروتوكول تختلف عن مدونة السلوك، المألوفة في المجال الأخلاقي، سواء للأطباء، أو الرياضيين، أو المعاملات التجارية، أو العاملين في وزارات الخارجية في بعض الدول كالولايات المتحدة، فمدونة السلوك لها طابع أخلاقي معنوي، أما قواعد البروتوكول فهي تعالج مجالاً مختلفاً في السّلوكيات الدبلوماسية، وتنطبق على فئة خاصة، وتعنى بالقواعد السلوكية الخارجية العامة، خلافًا لمدونة السلوك، التي تضع قواعد التعامل في مجال محدد، لتساعد أطرافه في الوصول إلى نتائج محددة. فهذه القواعد مطلوبة لتسهيل الوصول إلى غاية أبعد، بينما قواعد البروتوكول مقصودة لذاتها، وهدف احترامها قد يكون غير مباشر، وهو تفادي تأثر العلاقات السياسة بمشكلات العلاقات الدبلوماسية.

4- إن تجاهل الدولة، أو الدبلوماسي، لبعض قواعد البروتوكول، قد يدفع الدولة المتضررة إلى الرد، ويتوقف الرد على نوع المخالفة، وهل تعدّ المخالفة انتهاكاً لقاعدة قانونية، أم لقاعدة من قواعد المجاملة، التي يجب أن تراعى فيها قاعدة المعاملة بالمثل، البروتوكول الدبلوماسي فهو مجموع القوانين والعادات والتقاليد المرعية من

قبل الحكومات ووزارات الخارجية والبعثات الدبلوماسية والشخصيات الرسمية في المجتمع الدولي، له قواعد ليست نتاج لشعب أو أمة أو دولة ولا هو تكرار فعل لمجموعة من الدبلوماسيين في زمن ما، بل هو محصلة قرون من المعاشرة والاختلاط بين مختلف الدول، وبالتالي فهو نتاج التاريخ الإنساني بشكل عام(عيسي، 2018).

المعاملة غير المتكافئة في الاستقبال:

تعد المعاملة غير المتكافئة في الاستقبال من أبرز أشكال الضغط البروتوكولي في العلاقات الدولية، حيث يعامل وفد أو مسؤول دولة معينة بشكل أقل من وفود أو مسؤولين آخرين في نفس المناسبة، هذا التمييز المتعمد يقرأ كرسالة سياسية واضحة، إذ يعكس موقف الدولة المضيفة من الطرف الآخر، ويستخدم للتعبير عن الاستياء أو لتقليل مكانة الدولة المستقبلة في السياق الدبلوماسي (أبو العلا، 2014).

غالباً ما يظهر هذا الشكل من الضغط في تفاصيل مثل مستوى المسؤولين المستقبلين، ترتيب الوفود في المناسبات، أو تخصيص أماكن أقل أهمية في الاجتماعات والاحتفالات الرسمية، هذه الممارسات لا تعتبر مجرد صدفة تنظيمية، بل هي أدوات مدروسة تستخدم لإيصال رسائل دقيقة حول طبيعة العلاقة الثنائية، فهي تظهر أن الدولة المضيفة لا تمنح الطرف الآخر نفس القدر من الاحترام أو الاعتبار الذي تمنحه لدول أخرى (عبد الحسين، 2018).

وقد تناولت الأدبيات الدبلوماسية عدداً من الأمثلة التي توضح هذا النوع من الضغط البروتوكولي، مثل استقبال بعض الوفود بمراسم أقل من غيرها في القمم الدولية، أو وضعها في مواقع جانبية في الصور الرسمية، وهو ما يفسر كإشارة سياسية واضحة، هذه الممارسات تظهر أن البروتوكول ليس مجرد إطار شكلي، بل هو أداة سياسية توظف بعناية للتأثير في العلاقات الدولية(Geoffrey R, 2015).

تناول هذا المطلب المراسم الدبلوماسية بوصفها أداة ذات أبعاد سياسية وقانونية تتجاوز وظيفتها التنظيمية الشكلية، لتسهم في توجيه سلوك الدول والتأثير في علاقاتها المتبادلة، فقد بين المطلب الأول أن البروتوكول الدبلوماسي يشكل إطارًا عرفيًا وقانونيًا يستخدم كوسيلة ضغط ناعم، عبر توظيف رمزي ومدروس للممارسات البروتوكولية بما يخدم أهدافًا سياسية محددة كما أبرز أن هذا التوظيف يظل محكوماً بحدود الأعراف الدولية ومبدأ المعاملة بالمثل، الذي يعد ضابطًا أساسياً في تنظيم التفاعلات بين الدول.

وفي الجانب التطبيقي، أبرز أشكال الضغط البروتوكولي في الممارسة الدولية، مثل تخفيض مستوى الاستقبال الرسمي، واستدعاء السفراء، وتجميد أو خفض التمثيل الدبلوماسي، وصولاً إلى قطع العلاقات، كما تناول الرمزية الدقيقة في تفاصيل المراسم، وما تحمله من دلالات سياسية تستخدم لإيصال رسائل غير مباشرة، فضلًا عن المعاملة غير المتكافئة في الاستقبال كأداة للتعبير عن مواقف سياسية ضمنية، ويكشف هذا التحليل أن البروتوكول يعكس في جوهره موازين القوة والاستقرار الداخلي للدول، وليس مجرد التزام شكلي.

وعليه، يخلص المطلب إلى أن المراسم الدبلوماسية تمثل أداة فعالة في إدارة العلاقات الدولية لكنها قد تتحول إلى مصدر توتر إذا استخدمت بشكل يخل بمبدأ المعاملة بالمثل أو يعبر عن تمييز سياسي، الأمر الذي ينعكس سلباً على استقرار العلاقات الدولية.

المطلب الثاني ـ الانعكاسات السياسية والقانونية للضغط البروتوكولي على استقرار العلاقات الدولية:

يعد الضغط البروتوكولي أحد الأدوات غير المباشرة التي توظف في إدارة العلاقات الدولية حيث يتجاوز طابعه الشكلي ليؤدي دوراً فعلياً في التأثير على سلوك الدول ومواقفها فالبروتوكول بوصفه منظومة من القواعد والأعراف المنظمة للتعامل الرسمي بين الفاعلين الدوليين، لا يقتصر على المجاملات الدبلوماسية، بل يتحول في بعض السياقات إلى وسيلة ضغط تحمل رسائل سياسية وقانونية ضمنية، ويظهر هذا الضغط من خلال ممارسات مثل تخفيض مستوى التمثيل أو إعادة ترتيب الأولويات في اللقاءات، أو الامتناع عن الالتزام ببعض المراسم بما يعكس مواقف احتجاجية أو عدم رضا، وتكمن خطورة هذه الأدوات في قدرتها على التأثير في توازن العلاقات دون اللجوء إلى إجراءات صريحة قد تفسَر كتصعيد مباشر، ومن الناحية القانونية، يثير الضغط البروتوكولي إشكالات تتعلق بمدى انسجامه مع قواعد القانون الدولي خاصة ما يرتبط بمبدأ السيادة والمساواة بين الدول، أما سياسياً، فقد يسهم في تأزيم العلاقات أو إعادة تشكيلها وفق معادلات جديدة، ومن ثم، فإن دراسة الانعكاسات السياسية والقانونية لهذا النوع من الضغط تكتسب أهمية بالغة لفهم مسارات الاستقرار أو الاضطراب في النظام الدولي.

كما يشير الضغط البروتوكولي إلى توظيف قواعد المراسم الدبلوماسية (الزيارات، الترتيب، الاستقبال، الرسائل الرسمية...) بشكل مقصود لتحقيق أهداف سياسية أو إيصال رسائل غير مباشرة بين الدول، وتؤكد الدراسات العربية أن البروتوكول ليس

مجرد شكليات، بل هو أداة دبلوماسية مؤثرة في إدارة العلاقات الدولية وتوجيهها، وسوف يتم تقسيم هذا المطلب الى فرعيين

أولاً ـ الانعكاسات السياسية للضغط البروتوكولي:

لا يقتصر تأثير الضغط البروتوكولي على المجال الشكلي للعلاقات الدبلوماسية، بل يمتد ليشكل أداة ذات أثر مباشر في التفاعلات السياسية بين الدول، حيث يمكن أن يسهم في إعادة تشكيل مواقف الدول وتوجهاتها، سواء بشكل تدريجي أو مفاجئ.

1-التصعيد التدريجي في العلاقات الدولية:

وتستخدم الدول أدوات الضغط السياسي والعلاقات العامة، أو ما يسميه الباحث بـ"الدبلوماسية الموازية"، للتأثير على سياسات الدول الأخرى، ولتسهيل مصالحها الخارجية، وتحسين صورتها، وتشويه سمعة خصومها، وهو ما تجلَّى بشكل واضح خلال سنوات الحرب الباردة بين الغرب والاتحاد السوفيتي سابقًا, ويقول بيتر فيليبس: إن الحكومات الأميركية المتعاقبة استخدمت وكالات العلاقات العامة والدعاية السياسية في العقود الأخيرة بشكل أساسي لتغيير أنظمة سياسية أو تبرير تدخلات عسكرية خارج الحدود، كما وقع في الثمانينات من القرن الماضي عندما وظفت الإدارة الأميركية فعاليات العلاقات العامة وحملات الدعاية السياسية للإطاحة برئيس بنما، مانويل نورييغا، وكما عملت مجموعة ريندون (Rendon Group) لحشد التأييد العالمي لحرب الخليج الأولى التي عرفت بـ"عاصفة الصحراء" لتحرير الكويت بعد الغزو العراقي، في 2 أغسطس/آب 1990, وقد قامت المجموعة بتعبئة الرأي العام وراء ما سُمِّي منذ ذلك الحين بـ"الحرب على الإرهاب"، باستخدام أساليب دعائية بما في ذلك فَبْرَكَة القصص الإخبارية حول تدمير تمثال صدام حسين في بغداد، وتمجِيد بطولة الجيش الأميركي من خلال قصة إنقاذ المجندة، جيسكا لينش وصولًا إلى فبركة المعلومات حول امتلاك صدام حسين لأسلحة الدمار الشامل((Phillips ,2017

إن الضغط البروتوكولي هو أحد مظاهر التصعيد غير المباشر في العلاقات الدولية، حيث يندرج ضمن سلم تدريجي من الأدوات التي تستخدمها الدول لإدارة النزاعات دون اللجوء إلى القوة. فالعلاقات الدولية، كما تشير الأدبيات الحديثة، لا تنتقل بشكل فجائي من التعاون إلى القطيعة، بل تمرّ بمراحل متدرجة من التصعيد تبدأ بإجراءات رمزية ودبلوماسية منخفضة الحدة.

وفي هذا السياق، يشير تحليل صادر عن مركز الجزيرة للدراسات إلى أن الاحتجاج الدبلوماسي يعد مسارًا منظمًا لإدارة العلاقات بين الدول، حيث تتدرج أدواته من البيانات الرسمية إلى اللجوء للمحاكم الدولية ضمن سلم تصعيد محسوب، وهو ما يعكس طبيعة النظام الدولي القائم على إدارة التوترات بوسائل سلمية متدرجة قبل الوصول إلى مراحل أكثر حدة (الاحتجاج الدبلوماسي، www.aljazeera.net).

وانطلاقًا من ذلك، يمكن إدراج الضغط البروتوكولي ضمن المراحل الأولية لهذا السلم، بالنظر إلى طابعه الرمزي وقدرته على إيصال رسائل سياسية غير مباشرة، دون تجاوز حدود التصعيد المنضبط، إذ يتيح هذا الأسلوب للدول التعبير عن مواقفها وتحفظاتها، مع الحفاظ على الحد الأدنى من العلاقات الدبلوماسية، مما يجعله أداة فعالة في إدارة الأزمات ضمن نطاق محسوب.

2- التأثير على الرأي العام الداخلي والخارجي:

تتجاوز آثار الضغط البروتوكولي نطاق العلاقات الرسمية بين الدول لتشمل المجال الاتصالي والإعلامي، حيث يسهم في تشكيل الرأي العام الداخلي والخارجي، ويؤثر في كيفية إدراك مواقف الدول وسلوكها الدبلوماسي. فالممارسات البروتوكولية، بما تحمله من دلالات رمزية، لا تقرأ فقط داخل الأطر الرسمية، بل تنقل إلى الجمهور عبر وسائل الإعلام، مما يمنحها بعداً سياسياً أوسع.

وفي هذا السياق، يشير تحليل صادر عن مركز الجزيرة للدراسات إلى أن الاحتجاجات الدبلوماسية لا تقتصر على تسجيل موقف رسمي، بل تمتد لتؤدي وظيفة اتصالية، حيث إن الخطاب الاحتجاجي يتجه إلى الرأي العام الداخلي لإبراز حرص الدولة على حماية مصالحها وإلى الرأي العام الخارجي لشرح موقفها وتعبئة ضغط سياسي وأخلاقي على الطرف المستهدف وهو ما يعكس التداخل بين الدبلوماسية والإعلام في إدارة الأزمات الدولية(الاحتجاج الدبلوماسي،www.aljazeera.net).

وانطلاقًا من ذلك، يمكن فهم الضغط البروتوكولي بوصفه أداة ذات تأثير غير مباشر في الرأي العام، إذ إن تخفيض مستوى الاستقبال أو المعاملة غير المتكافئة قد يُفسَّر كإشارة سياسية تمس كرامة الدولة، مما يثير تفاعلات داخلية تدفع صانع القرار إلى تبني مواقف أكثر تشددًا، كما ينعكس ذلك على الصورة الذهنية للدولة في الخارج، حيث يمكن أن يعزز أو يضعف مكانتها تبعاً لكيفية تفسير هذه الإشارات البروتوكولية.

وعليه، فإن الضغط البروتوكولي لا يعد مجرد ممارسة دبلوماسية شكلية، بل يمثل أداة اتصالية مؤثرة تسهم في توجيه الرأي العام وصياغة التصورات السياسية، بما

يجعله جزءاً من منظومة أوسع تعرف بالدبلوماسية العامة.

3- إعادة تشكيل موازين القوة والاعتراف السياسي:

تعد المراسم الدبلوماسية أحد المظاهر التي تعكس المكانة السياسية للدولة داخل المجتمع الدولي، إذ لا تقتصر على تنظيم العلاقات الرسمية، بل ترتبط بطبيعة التمثيل الدبلوماسي وما يعكسه من سيادة الدولة وحضورها الخارجي. فالدبلوماسية في جوهرها تمثل أداة أساسية لتنفيذ السياسة الخارجية، وتُجسّد من خلالها الدولة حضورها في المحافل الدولية، وهو ما يجعل كل مظهر من مظاهرها، بما في ذلك المراسم، مرتبطاً بمكانتها السياسية والقانونية بين الدول المراسم الدبلوماسية وأثرها في العلاقات الدولية (بالهادي، 2023).

وفي هذا الإطار، تظهر قواعد البروتوكول الدبلوماسي، خاصة ما يتعلق بالأسبقية وترتيب التمثيل الرسمي، أن العلاقات بين الدول لا تُدار بشكل عشوائي، بل وفق اعتبارات تعكس مكانة كل دولة وموقعها، حيث تُنظم هذه القواعد ترتيب الرؤساء والوفود والبعثات الدبلوماسية في المناسبات الرسمية، بما يعبر عن التقدير السياسي والاعتراف المتبادل بين الدول(بهنسي، 2013).

كما أن البروتوكول الدبلوماسي لا يعد مجرد قواعد شكلية، بل يستخدم في الواقع العملي للتعبير عن طبيعة العلاقات بين الدول، حيث يتضمن تنظيم الاستقبالات الرسمية، ومستوى التمثيل وإدارة المناسبات الدولية، وهي كلها عناصر تحمل دلالات سياسية واضحة تسهم في تحديد مستوى العلاقة بين الدول، سواء في اتجاه التقارب أو التباعد(أبوعامر، البرتوكول الدبلوماسي).

يمكن القول، إن المراسم الدبلوماسية لا تعكس فقط موازين القوة القائمة، بل تسهم في إبرازها من خلال ما تحمله من دلالات رمزية مرتبطة بالتمثيل والاعتراف السياسي، إذ إن طريقة تنظيم العلاقات الرسمية وتفاصيلها البروتوكولية تعكس بصورة غير مباشرة موقع الدولة في النظام الدولي، وهو ما يجعل البروتوكول أداة فاعلة في التعبير عن المكانة السياسية للدول داخل العلاقات الدولية.

4- التأثير في مستوى الثقة والاستقرار الدبلوماسي:

يعد مستوى الثقة بين الدول أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاستقرار في العلاقات الدولية، حيث ترتبط فعالية التعاون الدبلوماسي بمدى إدراك كل طرف لالتزام الطرف الآخر بالقواعد والأعراف المنظمة للسلوك الدبلوماسي، وفي هذا السياق، تلعب المراسم الدبلوماسية دوراً مهماً في تعزيز أو تقويض هذه الثقة، إذ إن

الالتزام الدقيق بقواعد البروتوكول يعكس احتراماً متبادلاً ويسهم في ترسيخ بيئة من الطمأنينة السياسية بين الدول.

وفي المقابل، فإن الإخلال بالمراسم أو توظيفها بشكل انتقائي قد يؤدي إلى خلق حالة من عدم اليقين في العلاقات الدولية، مما ينعكس سلباً على مستوى الثقة المتبادلة ويزيد من احتمالات التوتر الدبلوماسي، لذلك فإن الاستقرار الدبلوماسي لا يرتبط فقط بالاتفاقيات القانونية، بل يتأثر أيضاً بالرموز والإشارات البروتوكولية التي تُرسلها الدول في مناسباتها الرسمية، باعتبارها مؤشراً على طبيعة العلاقة السياسية ومدى استعداد الأطراف للحفاظ على التوازن القائم أو تغييره(أبو العلا، 2014).

ثانياً- الانعكاسات القانونية للضغط البروتوكولي:

يثير توظيف المراسم الدبلوماسية كأداة ضغط سياسي جملة من الإشكاليات القانونية، تتعلق بمدى مشروعية هذا الاستخدام وحدوده في إطار قواعد القانون الدولي العام، ولا سيما في ظل ارتباطه الوثيق بمبدأ المعاملة بالمثل. فبينما تُعد المراسم في الأصل من مظاهر التنظيم الدبلوماسي القائمة على الأعراف، فإن تحولها إلى أداة ضغط يطرح تساؤلات حول مدى توافق ذلك مع الالتزامات الدولية المنظمة للعلاقات بين الدول.

1- حدود المشروعية في استخدام الضغط البروتوكولي:

تخضع المراسم الدبلوماسية في جوهرها لقدر من المرونة المرتبطة بالسيادة الوطنية للدول وهو ما يمنحها مساحة لتوظيفها في إطار سياسي دون أن يعد ذلك بالضرورة خرقاً للقانون الدولي، طالما لم يمس هذا التوظيف الالتزامات الجوهرية التي أقرتها اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، وخاصة ما يتعلق بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية، وقد استقر الفقه الدولي على أن ما يدخل في نطاق التنظيم البروتوكولي يظل في الغالب ضمن السلطة التقديرية للدولة المضيفة، ما لم يتحول إلى تمييز صريح يمس كرامة البعثات الدبلوماسية(اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961، المادة 29).

2- خطر تآكل الأعراف الدبلوماسية:

يمثل الإفراط في استخدام الضغط البروتوكولي خطراً على استقرار الأعراف الدبلوماسية المستقرة، إذ إن تحول هذه الممارسات من حالات استثنائية إلى أدوات متكررة قد يؤدي إلى إضعاف الطابع العرفي الذي يقوم عليه جزء كبير من التنظيم الدبلوماسي الدولي، فالأعراف الدبلوماسية تعد أحد الركائز غير المكتوبة التي تضبط

سلوك الدول، وأي خلل في تطبيقها ينعكس سلباً على توازن العلاقات الدولية ويقوض منطق الاحترام المتبادل (الدقاق، 2016).

3- العلاقة مع مبدأ المعاملة بالمثل: يعد مبدأ المعاملة بالمثل الإطار الحاكم للردود على الضغوط البروتوكولية، غير أن الإفراط في تطبيقه قد يؤدي إلى تحول هذا المبدأ من أداة لتحقيق التوازن إلى وسيلة للتصعيد، مما يفرغه من مضمونه القانوني الوقائي

إن مبدأ المعاملة بالمثل من أهم المبادئ الحاكمة في تنظيم ردود الفعل الدبلوماسية، حيث يُستخدم كأداة لضبط التوازن بين الدول في حالة وقوع إخلال بالممارسات البروتوكولية، غير أن التطبيق المفرط لهذا المبدأ قد يؤدي إلى انحرافه عن وظيفته الأصلية، بحيث يتحول من أداة لتحقيق التوازن إلى وسيلة للتصعيد المتبادل، مما يفرغه من مضمونه الوقائي الذي يقوم على منع تفاقم النزاعات
(أبو الهيف، 2009).

رابعاً ـ احتمالية التحول إلى نزاع دبلوماسي: في بعض الحالات، قد يؤدي الضغط البروتوكولي إلى نشوء أزمات دبلوماسية فعلية، خاصة إذا فُسِّر على أنه إهانة رسمية أو مساس بالكرامة السيادية للدولة، وفي هذه الحالة، قد تلجأ الدول إلى إجراءات تصعيدية مثل استدعاء السفراء، أو خفض مستوى التمثيل الدبلوماسي، أو حتى قطع العلاقات الدبلوماسية، وفقاً لما تتيحه قواعد القانون الدولي من وسائل مشروعة لإدارة النزاعات بين الدول (Malcolm,2021).

يتضح من خلال هذا المطلب أن الضغط البروتوكولي يعد أحد الأدوات غير المباشرة في إدارة العلاقات الدولية، إذ يتجاوز طابعه الشكلي ليأخذ بعداً سياسياً وقانونياً مؤثراً في سلوك الدول وتفاعلاتها، فعلى المستوى السياسي، يسهم هذا النوع من الضغط في إعادة تشكيل موازين القوة داخل النظام الدولي من خلال توظيف الرموز والإشارات البروتوكولية كوسائل للتعبير عن المواقف السياسية، سواء عبر التصعيد التدريجي للعلاقات أو عبر التأثير في الرأي العام الداخلي والخارجي، بما يؤدي إلى إعادة صياغة إدراك الدول لمكانتها وعلاقاتها المتبادلة، كما أن هذه الممارسات قد تلعب دوراً في تعزيز أو إضعاف الثقة بين الأطراف، الأمر الذي ينعكس مباشرة على مستوى الاستقرار الدبلوماسي.

أما على المستوى القانوني، فإن الضغط البروتوكولي يثير إشكالات تتعلق بمدى توافقه مع قواعد القانون الدولي، خاصة فيما يرتبط بمبدأ السيادة والمساواة بين الدول ومبدأ المعاملة بالمثل ورغم أن المراسم الدبلوماسية تعد في الأصل ضمن المجال

التقديري للدول ولا تعد خرقاً قانونياً بحد ذاتها، إلا أن تحويلها إلى أداة ضغط ممنهج قد يؤدي إلى إضعاف الأعراف الدبلوماسية المستقرة، ويهدد الطابع الوقائي لمبدأ المعاملة بالمثل، بل وقد يفضي في بعض الحالات إلى تصعيد دبلوماسي يصل إلى خفض التمثيل أو قطع العلاقات.

وعليه، فإن الضغط البروتوكولي يمثل آلية دقيقة تجمع بين البعد الرمزي والسياسي من جهة والإطار القانوني المنظم للعلاقات الدولية من جهة أخرى، مما يجعله عاملاً مؤثراً في مسارات الاستقرار أو التوتر داخل النظام الدولي، تبعاً لكيفية توظيفه وحدود استخدامه بين الدول.

النتائج:

1- أثبت البحث أن المراسم الدبلوماسية ليست مجرد إجراءات شكلية، وإنما تمثل إحدى الأدوات الأساسية لتنظيم العلاقات الرسمية بين الدول وتعكس مبادئ السيادة والمساواة والاحترام المتبادل.

2- بينت الدراسة أن اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية وضعت الإطار القانوني العام للمراسم بينما تُترك كثير من تفاصيلها للأعراف الدبلوماسية والممارسة الدولية والتقدير السيادي للدول.

3- توصل البحث إلى أن مبدأ المعاملة بالمثل يعد من أهم المبادئ المنظمة للعلاقات الدبلوماسية، ويسهم في تحقيق التوازن والاستقرار والثقة المتبادلة بين الدول.

4- أظهرت الدراسة أن الدول أصبحت توظف المراسم الدبلوماسية بصورة متزايدة كوسيلة للضغط السياسي وإيصال رسائل دبلوماسية غير مباشرة دون اللجوء إلى وسائل التصعيد التقليدية.

5- تبين أن تخفيض مستوى الاستقبال الرسمي، أو خفض التمثيل الدبلوماسي، أو استدعاء السفراء، أو التمييز في المراسم، تعد من أبرز صور الضغط البروتوكولي المستخدمة في العلاقات الدولية المعاصرة.

6- خلص البحث إلى أن الاستخدام المتكرر للمراسم الدبلوماسية كوسيلة ضغط قد يؤدي إلى إضعاف مبدأ المعاملة بالمثل، ويفتح المجال أمام ردود فعل متبادلة تؤثر سلبًا في العلاقات الثنائية.

7- أوضحت الدراسة أن نجاح المراسم الدبلوماسية في تحقيق أهدافها يرتبط بعدم تجاوزها الحدود التي تمس الكرامة الدبلوماسية أو تخل بمبادئ القانون الدولي.

8- أكدت الدراسة أن البروتوكول الدبلوماسي أصبح يمثل إحدى أدوات القوة الناعمة التي تستخدمها الدول للتأثير في سلوك الدول الأخرى مع تجنب المواجهة المباشرة.
9- توصل البحث إلى أن الحفاظ على التوازن بين الأعراف الدبلوماسية والقواعد القانونية يسهم في الحد من التصعيد السياسي ويعزز استقرار العلاقات الدولية.
10-خلصت الدراسة إلى أن احترام المراسم الدبلوماسية ومبدأ المعاملة بالمثل يمثلان عنصرين متكاملين لضمان استمرارية العلاقات الدبلوماسية القائمة على الاحترام المتبادل والثقة والتعاون بين الدول.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المراجع:

1-اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961، المادة 29.
2-علي محمد أبو العلا، دبلوماسية البروتوكولات والمراسم في ضوء الدبلوماسية السياسية والإعلامية والثقافية، مصر: دار العلم والايمان، 2014.
3-عبد الحميد أبو الهيف، القانون الدبلوماسي والقنصلي، الإسكندرية: منشاة المعارف، 2009. 4- زينب محمد عبد السلام، مبدأ المعاملة بالمثل بين الدولة المضيفة في إطار القانون الدولي، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، ط1، 2014.
5-أحمد أبو الوفاء، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، القاهرة: دار النهضة العربية، 2015.
6-محمد المجذوب، القانون الدولي العام، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2017.
7-محمد سعيد الدقاق، القانون الدولي العام، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2016.
8-صبحي سليمان، فن الإتيكيت والمراسم والبرتوكول، القاهرة: دار الفجر، 2015.
9-مجموعة الباحثين، البرتوكول الدبلوماسي قواعده – أصوله – تطبيقاته، معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية، فلسطين: مؤسسة ابداع غزة، 2016.
10-محمد عبد الحميد المبقع، الأساس في القانون والفلسفة لحصانات وامتيازات مبعوثي الدول الأجنبية في القانون الدولة، مجلة الجامعة الاسمرية، العدد 1، 2021.
11-كوثر بلهادي، النظام القانوني للعلاقات الدبلوماسية، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة عبد الحميد بن باديس، 2023.
12-حسين رشيد نقي الشيخ، دور البروتوكول في تعزيز مكانة الدولة، مجلة الفكر القيادي للبحوث والدراسات، العدد 8، 2025.
13-عبد الحسين العيبي، إدارة المراسم والبروتوكول في العلاقات الدولية، المجلة السياسية والدولية، العدد 45، 2018.

14-Ceoffrey r, berridgc, diplomacy:theory and practice falgrare, macmillan, 2015.
15-Peter , phillps , the diabolical bnsinss of global public relations firms, opednews, 2017.
16 -Eileen Denza. 4th ed. Oxford: Oxford University Press, 2016.
17- أسماعيل ساتي، هيبة الدولة لا تستعار: قراءة في بروتوكول استقبال المسؤولين السودانيين في الإقليم، https: almohagig.com
18-الاحتجاج الدبلوماسي: كيف تدير الدول صراعاتها دون حرب؟ مركز الجزيرة للدراسات، www.aljazeera.net
19-البروتوكول الدبلوماسي، قواعد الأسبقية وترتيب التمثيل الدبلوماسي، www.lisanarb.com
20- التصعيد بين الدول: متي يصل إلى طرد السفير وقطع العلاقات، www.alnilin.com
21-تعزيز العلاقات الدولية عن طريق البروتوكول الدبلوماسي وإدارة المراسم، https:// edu.euroeanboard.eu
22-البروتوكول الدبلوماسي، http://mail.balagh.com